

## الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

## «مواشي» تتعاقد على بناء سفينة بـ70,3 مليون يورو

قالت شركة نقل وتجارة المواشي إن مجلس إدارة الشركة اعتمد قرارا بالموافقة على التعاقد على بناء سفينة جديدة لنقل المواشي مع شركة أولجانك د د شيب يارد (كرواتي الجنسية). وقالت الشركة في بيان نشر، على البورصة أمس، إن السفينة ستبلغ تكاليف بنائها 70,3 مليون يورو تقريبا، بطاقة استيعابية تقدر بنحو 80 ألف رأس من الأغنام. وأوضحت «الشركة» في البيان أن مدة تنفيذ العقد ستبلغ 24 شهرا من تاريخ توقيع العقد.

## وزارة المالية أمام تحدي تسجيل موقف تاريخي لمستقبل الكويت

## بدر الحميضي يتفق مع جاسم السعدون: الاستدانة لتمويل العجز حل قصير الأجل

محمود فاروق

عرضت «الانباء» معلومات من وزارة المالية تفيد بأن الكويت ستتجه للاستدانة لتمويل العجز في الميزانية باعتباره الحل الأوفر أمامها الآن، وفي الواقع أزمة العجز في الميزانيات الخليجية تُورق صناع القرار في دول الخليج، والكويت ليست استثناء بعد أن أعلن وزير المالية أن ميزانية الكويت دخلت في مرحلة جديدة مسجلة عجزا بنحو 2,3 مليار دينار لأول مرة منذ 15 عاما. ومنذ هذا الإعلان في يوليو الماضي، لم يتوقف سبيل التقارير المحلية والعالمية للبحث في كيفية وصول الكويت إلى هذه المرحلة من العجز وما هو العمل الآن لتخطي العجز.

ويكرر وزير المالية أنس الصالح أن الكويت لن تلجأ إلى الاحتياطي لسد العجز، بل سيكون ذلك عبر إصدار سندات وصكوك باعتبارهما الأوفر على خزينة الدولة.

ويقول اقتصاديون أنه من الأفضل لوزير المالية البحث عن حلول ومخارج طويلة الأمد للاقتصاد الكويتي وأنه أمام



جاسم السعدون



بدر الحميضي

## رئيس «النشال»:

## الأفضل تسييل

## الاستثمارات

## الخارجية ضعيفة

## العائد لتمويل

## مرحلي

## للميزانية

## وزير المالية

## الأسبق: التمويل

## من الاحتياطي

## أو السوق التجاري

## مكلفان على

## الدولة

تحد تاريخي لعبور بالكويت إلى بر الأمان أو استمرارها في دوامة الاقتراض والعجز لفترات طويلة، كما أنه يجب أن تكون هناك خطوات

عملية.

وتقول رئيس مجلس إدارة شركة النشال للاستشارات الاقتصادية

جاسم السعدون لـ «الانباء» إنه إذا كانت الدولة تنظر

إلى علاج طويل الأمد لردم فجوة العجز المالي فإنه

يفترض النظر إلى أمرين. الأول: خفض النفقات

العامة، والثاني

زيادة الإيرادات الضريبية

(فرض سياسة ضريبية عادلة)

وهما الحل

والأفضل للنظر في

الأسبق: التمويل من السوق التجاري

مكلفان على الدولة

الاستثمارات مستقبلا. ويشير السعدون إلى أنه من الأفضل تصنيف الاستثمارات الكويتية الخارجية وفق معدل عائدها المحتمل وتسييل تلك التي تحقق عائدا أدنى من كلفة التمويل، وهو الأمر الكفيل بتمويل العجز لعام أو عامين المقبلين.

ويقول السعدون: أما إذا كانت وزارة المالية تنظر

للأمر على أنه مفاضلة مالية، فإنه من الأفضل النظر في

تكلفة الاقتراض ومقارنتها مع العائد من استثمارات

الكويت الخارجية. ويشرح: في الفترة الأخيرة ذكر وزير المالية أن

معدل العائد على استثمارات الكويت الخارجية للسنوات

العشر الفائتة نحو 9٪، لكن في الواقع هذا المعدل

محسوب على أساس الأعوام الفائتة وليس مستقبلا، لذلك

يفترض البحث في خيار الاقتراض إذا كانت تكلفة

الاقتراض أدنى من العائد المحتمل من

الدولة.

ويبرر أن الدولة الآن أمام خيارين لسد

العجز إما التمويل من الاحتياطي العام

أو اللجوء للسوق التجاري، وفي كلتا

الحالتين هو

ويعتبر السزواج. ويعتبر الكثير من المواطنين العاملين هذه

في مختلف أجهزة الدولة هذه الزيادة في أسعار الوقود غير

ذات أثر كبير في ضوء زيادات الرواتب التي حصلوا عليها

خلال السنوات الـ 4 الماضية، علما أن 4 من كل 5 أشخاص

يعملون في القطاع العام. غير أن الصورة ليست

وردية على هذا النحو في دول التعاون الأخرى، حيث

ان قلة من الدول التي حاولت رفع الضرائب واجهت عاصفة

من الاحتجاجات الشعبية.

السعودية وختمت مجلة الايكونوميست مقالها بالقول

أن السعودية ونظرا لأنها غير المالية السي تخليص الإنفاق

الحكومي، فقد سحبت نحو 244 مليار ريال أو 65 مليار

دولار من احتياطاتها لتغطية هذا الإنفاق خلال الأشهر

الـ 6 الأولى من 2015، كما أصدرت الحكومة السعودية

أول سندات منذ 2007، علما بأنها تتفق ما يعادل 8,3٪ من

النتائج المحلي الإجمالي دعما للوقود.

وأعربت الايكونوميست عن أملها في أن تشجع

الخطوة الإماراتية السلطات في المنطقة لتحذو حذوها،

حيث أن خفض الدعم في الوقت الحاضر وإسعار النفط في مستوياتها الدنيا،

لن يكون عبئا ثقيلًا كما لو كان في حدود 100 دولار

للبرميل.

## عجز ستحملة الدولة أيا

كانت طريقة الاستدانة، فالميزانية الحالية متوقع

أن يصل العجز بها نحو 8,2 مليارات دينار، وغالبية هذا

العجز ناتج عن استنزاف المدعومات للميزانية دون

إيصاله مستحقه. وسرد بعض المدعومات التي تقدمها الدولة للمواطنين

التي منها العلاج بالخارج الذي يكلف في الوقت الحالي

200 مليون دينار سنويا، وهي في الحقيقة سياحة

بالخارج، فقبل 10 سنوات كان يكلف العلاج بالخارج

من 10 إلى 15 مليون دينار، والآن 200 مليون، ودعم

الإعلاف ودعم السيدات اللواتي تتسلم كل منهن

600 دينار شهريا وهي في جميعها دعومات

يجب مراجعتها. ويضيف أنه على الحكومة أن يكون

لها موقف شديد تجاه الهدر في النفقات حتى وإن لاقى

معارضة من بعض أعضاء مجلس الأمة، وعليها أن

تضعهم أمام مسؤولياتهم التاريخية مهما كانت

العواقب.

وعلى العكس من الآراء الاقتصادية، ينظر الباحث

الاقتصادي محمد رمضان إلى الاستدانة لتغطية العجز كإجراء

أفضل بسبب انخفاض الفوائد المدفوعة للقروض عن أرباح

الاحتياطي العام وأرباح الاقتصاد الكلي نظرا لزيادة

أرباح البنوك المضمونة من الأصول العالية الجودة وهي

السندات الحكومية، وفائدة إدارية وبخاصة عند زيادة

الاستدانة، وتمثل في وجود جهة رقابية متخصصة على أداء

الحكومة المالي وهو من المفضلين أو البنوك الدائنة وبالتالي

تقلل الهدر المستقبلي وتساعد الحكومة على ترشيد الإنفاق.

ويضيف الباحث أنه حتى لو كانت عوائد الاحتياطات العامة

قليلة جدا يمكن حينها تغيير طريقة استثماراتها لتحصيل

عوائد أعلى ثم الاعتماد على الاقتراض للتمويل والاستفادة

على أكثر من مستوى.

عجز ستحملة الدولة أيا كانت طريقة الاستدانة، فالميزانية الحالية متوقع

أن يصل العجز بها نحو 8,2 مليارات دينار، وغالبية هذا

العجز ناتج عن استنزاف المدعومات للميزانية دون إيصاله مستحقه.

وسرد بعض المدعومات التي تقدمها الدولة للمواطنين التي منها العلاج بالخارج

الذي يكلف في الوقت الحالي 200 مليون دينار سنويا، وهي في الحقيقة سياحة

بالخارج، فقبل 10 سنوات كان يكلف العلاج بالخارج من 10 إلى 15 مليون دينار،

والآن 200 مليون، ودعم الإعلاف ودعم السيدات اللواتي تتسلم كل منهن

600 دينار شهريا وهي في جميعها دعومات يجب مراجعتها. ويضيف

أنه على الحكومة أن يكون لها موقف شديد تجاه الهدر

في النفقات حتى وإن لاقى معارضة من بعض أعضاء مجلس الأمة،

وعليها أن تضعهم أمام مسؤولياتهم التاريخية مهما كانت العواقب.

وعلى العكس من الآراء الاقتصادية، ينظر الباحث الاقتصادي محمد رمضان

إلى الاستدانة لتغطية العجز كإجراء أفضل بسبب انخفاض الفوائد المدفوعة

للقروض عن أرباح الاحتياطي العام وأرباح الاقتصاد الكلي نظرا لزيادة

أرباح البنوك المضمونة من الأصول العالية الجودة وهي السندات الحكومية،

وفائدة إدارية وبخاصة عند زيادة الاستدانة، وتمثل في وجود جهة رقابية

متخصصة على أداء الحكومة المالي وهو من المفضلين أو البنوك الدائنة

وبالتالي تقلل الهدر المستقبلي وتساعد الحكومة على ترشيد الإنفاق.

ويضيف الباحث أنه حتى لو كانت عوائد الاحتياطات العامة قليلة جدا

يمكن حينها تغيير طريقة استثماراتها لتحصيل عوائد أعلى ثم الاعتماد

على الاقتراض للتمويل والاستفادة على أكثر من مستوى.

عجز ستحملة الدولة أيا كانت طريقة الاستدانة، فالميزانية الحالية متوقع

أن يصل العجز بها نحو 8,2 مليارات دينار، وغالبية هذا العجز ناتج عن

استنزاف المدعومات للميزانية دون إيصاله مستحقه. وسرد بعض المدعومات

التي تقدمها الدولة للمواطنين التي منها العلاج بالخارج الذي يكلف في الوقت

الحالي 200 مليون دينار سنويا، وهي في الحقيقة سياحة بالخارج، فقبل 10 سنوات

كان يكلف العلاج بالخارج من 10 إلى 15 مليون دينار، والآن 200 مليون،

ودعم الإعلاف ودعم السيدات اللواتي تتسلم كل منهن 600 دينار شهريا وهي في

جميعها دعومات يجب مراجعتها. ويضيف أنه على الحكومة أن يكون لها موقف

شديد تجاه الهدر في النفقات حتى وإن لاقى معارضة من بعض أعضاء مجلس

الأمة، وعليها أن تضعهم أمام مسؤولياتهم التاريخية مهما كانت العواقب.

وعلى العكس من الآراء الاقتصادية، ينظر الباحث الاقتصادي محمد رمضان إلى

الاستدانة لتغطية العجز كإجراء أفضل بسبب انخفاض الفوائد المدفوعة للقروض

عن أرباح الاحتياطي العام وأرباح الاقتصاد الكلي نظرا لزيادة أرباح البنوك

المضمونة من الأصول العالية الجودة وهي السندات الحكومية، وفائدة إدارية

وبخاصة عند زيادة الاستدانة، وتمثل في وجود جهة رقابية متخصصة على أداء

الحكومة المالي وهو من المفضلين أو البنوك الدائنة وبالتالي تقلل الهدر

المستقبلي وتساعد الحكومة على ترشيد الإنفاق. ويضيف الباحث أنه حتى لو

كانت عوائد الاحتياطات العامة قليلة جدا يمكن حينها تغيير طريقة استثماراتها

لتحصيل عوائد أعلى ثم الاعتماد على الاقتراض للتمويل والاستفادة على أكثر من

مستوى.

عجز ستحملة الدولة أيا كانت طريقة الاستدانة، فالميزانية الحالية متوقع أن

يصل العجز بها نحو 8,2 مليارات دينار، وغالبية هذا العجز ناتج عن استنزاف

المدعومات للميزانية دون إيصاله مستحقه. وسرد بعض المدعومات التي تقدمها

الدولة للمواطنين التي منها العلاج بالخارج الذي يكلف في الوقت الحالي 200

مليون دينار سنويا، وهي في الحقيقة سياحة بالخارج، فقبل 10 سنوات كان يكلف

العلاج بالخارج من 10 إلى 15 مليون دينار، والآن 200 مليون، ودعم الإعلاف

ودعم السيدات اللواتي تتسلم كل منهن 600 دينار شهريا وهي في جميعها دعومات

يجب مراجعتها. ويضيف أنه على الحكومة أن يكون لها موقف شديد تجاه الهدر

في النفقات حتى وإن لاقى معارضة من بعض أعضاء مجلس الأمة، وعليها أن

تضعهم أمام مسؤولياتهم التاريخية مهما كانت العواقب.

وعلى العكس من الآراء الاقتصادية، ينظر الباحث الاقتصادي محمد رمضان إلى

الاستدانة لتغطية العجز كإجراء أفضل بسبب انخفاض الفوائد المدفوعة للقروض

عن أرباح الاحتياطي العام وأرباح الاقتصاد الكلي نظرا لزيادة أرباح البنوك

المضمونة من الأصول العالية الجودة وهي السندات الحكومية، وفائدة إدارية

وبخاصة عند زيادة الاستدانة، وتمثل في وجود جهة رقابية متخصصة على أداء

الحكومة المالي وهو من المفضلين أو البنوك الدائنة وبالتالي تقلل الهدر

المستقبلي وتساعد الحكومة على ترشيد الإنفاق. ويضيف الباحث أنه حتى لو

كانت عوائد الاحتياطات العامة قليلة جدا يمكن حينها تغيير طريقة استثماراتها

لتحصيل عوائد أعلى ثم الاعتماد على الاقتراض للتمويل والاستفادة على أكثر من

مستوى.

عجز ستحملة الدولة أيا كانت طريقة الاستدانة، فالميزانية الحالية متوقع أن

يصل العجز بها نحو 8,2 مليارات دينار، وغالبية هذا العجز ناتج عن استنزاف

المدعومات للميزانية دون إيصاله مستحقه. وسرد بعض المدعومات التي تقدمها

الدولة للمواطنين التي منها العلاج بالخارج الذي يكلف في الوقت الحالي 200

مليون دينار سنويا، وهي في الحقيقة سياحة بالخارج، فقبل 10 سنوات كان يكلف

العلاج بالخارج من 10 إلى 15 مليون دينار، والآن 200 مليون، ودعم الإعلاف

ودعم السيدات اللواتي تتسلم كل منهن 600 دينار شهريا وهي في جميعها دعومات

يجب مراجعتها. ويضيف أنه على الحكومة أن يكون لها موقف شديد تجاه الهدر

في النفقات حتى وإن لاقى معارضة من بعض أعضاء مجلس الأمة، وعليها أن

تضعهم أمام مسؤولياتهم التاريخية مهما كانت العواقب.

وعلى العكس من الآراء الاقتصادية، ينظر الباحث الاقتصادي محمد رمضان إلى

الاستدانة لتغطية العجز كإجراء أفضل بسبب انخفاض الفوائد المدفوعة للقروض

عن أرباح الاحتياطي العام وأرباح الاقتصاد الكلي نظرا لزيادة أرباح البنوك

المضمونة من الأصول العالية الجودة وهي السندات الحكومية، وفائدة إدارية

وبخاصة عند زيادة الاستدانة، وتمثل في وجود جهة رقابية متخصصة على أداء

الحكومة المالي وهو من المفضلين أو البنوك الدائنة وبالتالي تقلل الهدر

المستقبلي وتساعد الحكومة على ترشيد الإنفاق. ويضيف الباحث أنه حتى لو

كانت عوائد الاحتياطات العامة قليلة جدا يمكن حينها تغيير طريقة استثماراتها

لتحصيل عوائد أعلى ثم الاعتماد على الاقتراض للتمويل والاستفادة على أكثر من

مستوى.

عجز ستحملة الدولة أيا كانت طريقة الاستدانة، فالميزانية الحالية متوقع أن

يصل العجز بها نحو 8,2 مليارات دينار، وغالبية هذا العجز ناتج عن استنزاف

المدعومات للميزانية دون إيصاله مستحقه. وسرد بعض المدعومات التي تقدمها

الدولة للمواطنين التي منها العلاج بالخارج الذي يكلف في الوقت الحالي 200

مليون دينار سنويا، وهي في الحقيقة سياحة بالخارج، فقبل 10 سنوات كان يكلف

العلاج بالخارج من 10 إلى 15 مليون دينار، والآن 200 مليون، ودعم الإعلاف

ودعم السيدات اللواتي تتسلم كل منهن 600 دينار شهريا وهي في جميعها دعومات

يجب مراجعتها. ويضيف أنه على الحكومة أن يكون لها موقف شديد تجاه الهدر

في النفقات حتى وإن لاقى معارضة من بعض أعضاء مجلس الأمة، وعليها أن

تضعهم أمام مسؤولياتهم التاريخية مهما كانت العواقب.

وعلى العكس من الآراء الاقتصادية، ينظر الباحث الاقتصادي محمد رمضان إلى

الاستدانة لتغطية العجز كإجراء أفضل بسبب انخفاض الفوائد المدفوعة للقروض

عن أرباح الاحتياطي العام وأرباح الاقتصاد الكلي نظرا لزيادة أرباح البنوك

المضمونة من الأصول العالية الجودة وهي السندات الحكومية، وفائدة إدارية

وبخاصة عند زيادة الاستدانة، وتمثل في وجود جهة رقابية متخصصة على أداء

الحكومة المالي وهو من المفضلين أو البنوك الدائنة وبالتالي تقلل الهدر

المستقبلي وتساعد الحكومة على ترشيد الإنفاق. ويضيف الباحث أنه حتى لو

كانت عوائد الاحتياطات العامة قليلة جدا يمكن حينها تغيير طريقة استثماراتها

لتحصيل عوائد أعلى ثم الاعتماد على الاقتراض للتمويل والاستفادة على أكثر من

مستوى.

عجز ستحملة الدولة أيا كانت طريقة الاستدانة، فالميزانية الحالية متوقع أن

يصل العجز بها نحو 8,2 مليارات دينار، وغالبية هذا العجز ناتج عن استنزاف

المدعومات للميزانية دون إيصاله مستحقه. وسرد بعض المدعومات التي تقدمها

الدولة للمواطنين التي منها العلاج بالخارج الذي يكلف في الوقت الحالي 200

مليون دينار سنويا، وهي في الحقيقة سياحة بالخارج، فقبل 10 سنوات كان يكلف

العلاج بالخارج من 10 إلى 15 مليون دينار، والآن 200 مليون، ودعم الإعلاف

ودعم السيدات اللواتي تتسلم كل منهن 600 دينار شهريا وهي في جميعها دعومات

يجب مراجعتها. ويضيف أنه على الحكومة أن يكون لها موقف شديد تجاه الهدر

في النفقات حتى وإن لاقى معارضة من بعض أعضاء مجلس الأمة، وعليها أن

تضعهم أمام مسؤولياتهم التاريخية مهما كانت العواقب.

وعلى العكس من الآراء الاقتصادية، ينظر الباحث الاقتصادي محمد رمضان إلى

الاستدانة لتغطية العجز كإجراء أفضل بسبب انخفاض الفوائد المدفوعة للقروض

عن أرباح الاحتياطي العام وأرباح الاقتصاد الكلي نظرا لزيادة أرباح البنوك

المضمونة من الأصول العالية الجودة وهي السندات الحكومية، وفائدة إدارية

وبخاصة عند زيادة الاستدانة، وتمثل في وجود جهة رقابية متخصصة على أداء

الحكومة المالي وهو من المفضلين أو البنوك الدائنة وبالتالي تقلل الهدر

المستقبلي وتساعد الحكومة على ترشيد الإنفاق. ويضيف الباحث أنه حتى لو

كانت عوائد الاحتياطات العامة قليلة جدا يمكن حينها تغيير طريقة استثماراتها

لتحصيل عوائد أعلى ثم الاعتماد على الاقتراض للتمويل والاستفادة على أكثر من

مستوى.

عجز ستحملة الدولة أيا كانت طريقة الاستدانة، فالميزانية الحالية متوقع أن

يصل العجز بها نحو 8,2 مليارات دينار، وغالبية هذا العجز ناتج عن استنزاف

المدعومات للميزانية دون إيصاله مستحقه. وسرد بعض المدع